

## I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم الى أن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه من دور هام في دفع عجلة النمو بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، ونظرا للدور المتعاظم لهذه المؤسسات، كانت الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما بالغا لهذه المؤسسات انطلاقا من وضع الاطار القانوني لها واعتماد العديد من الأجهزة والوكالات لخلقها ودعمها ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعرف نموا مطردا في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها الدولة ارتفاع العوائد النفطية، وقد ساهمت هذه المؤسسات بشكل ملفت وجد ايجابي على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية للدولة، وان كان لا بد من الاشارة الى أن هذه المؤسسات وبحسب العديد من المراقبين والاقتصاديين لازالت لم تؤدي بعد الدور المنشود و المنوط بها وان تم الاقرار بالعديد من العراقيل والصعوبات التي اعترضتها.

## 1 - اطار مفاهيمي عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت وتنوعت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعددت معها تبعاً لذلك تصنيفاتها و خصائصها وتنوعت معها مجالات عملها، ولم يتم الوصول الى الية موحدة و واضحة تساعد في التوصل الى تعريف أو مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فمعظم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفاهيم نسبية قد تختلف من اقليم لآخر ومن دولة لأخرى ومن قطاع لآخر وحتى داخل البلد الواحد أحيانا.

## 1 - 1 - ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم اختلاف وجهات النظر حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمعايير المعتمدة في القياس، إذ يختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، فقد اعتمد أغلب الباحثين المختصين في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة على نوعين أساسيين من المعايير هما<sup>(1)</sup>:

(1) - نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *Gestion des P.M.E*، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

الطبعة 1، بيروت، لبنان، 2007، ص 29 - 34

- المعايير الكمية وتصنف بدورها إلى نوعان: تصنيف نقدي وغالبا ما يضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، الاستثمارات، والتصنيف الاقتصادي أو التقني ويضم عادة عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج، القيمة المضافة.

- المعايير الكيفية (النوعية): وتشمل مسؤولية الإدارة التي غالبا ما يستأثر بها المالك الذي يؤدي عدة وظائف وملكية المؤسسة التي عادة ما تعود للقطاع الخاص، وأخيرا طبيعة الصناعة التي يتوقف حجم المؤسسة فيها على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس مال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة\* .

أما بالنسبة للجزائر فان تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعتمد حاليا يستمد من ميثاق بولونيا 2000 Bologne المنبثق هو الآخر من تعريف الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من المؤسسات في سنة 1996 والذي اعتمد على ثلاثة معايير متمثلة في عدد العمال ورقم الأعمال واستقلالية المؤسسة، وبناء على ذلك جاء تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 1 مليار دج ، وهي تستوفي معايير الاستقلالية"<sup>(1)</sup>.

كما حاول التعريف توضيح التفرقة بين كل من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة من خلال التعريف المدرج بالقانون رقم 17-2 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم التمييز بين الأنواع الثلاث من المؤسسات كما يلي:

- المؤسسة المصغرة: وهي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 ملايين دج.
- المؤسسة الصغيرة: وهي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين 10 و 49 عاملا، ولا يفوق رقم أعمالها 400 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

\* تجدر الإشارة إلى أن المعايير الكمية هي أكثر المعايير استخداما والتي غالبا ما تشمل الأصول الثابتة والأيدي العاملة والمبيعات ورأس المال.  
(1) - عبود زرقين، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية، عربية، العدد 42 ربيع

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 04 مليار سنويا، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 و واحد مليار دينار.

ويمكن تلخيص التصنيف في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة في الجزائر

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	1 - 9	أقل من 40	20
المؤسسة الصغيرة	10 - 49	أقل من 400	200
المؤسسة المتوسطة	50 - 250	من 400 إلى 4 مليار	200 - 1 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 2 السنة 54، المواد: 8، 9، 10 من القانون رقم 17-2 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017 المتضمن للقانون التوفيقي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص6

### 1 - 2 - خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من التباين والاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذه الاختلافات، إلا أنها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وإن كان ليس من الضروري أن تنطبق كل هذه الخصائص على جميع المنشآت في كافة دول العالم، فهناك خصائص مشتركة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر، وكذلك الحال في الجزائر والصين على سبيل المثال، إلا أن ثمة خصائص قد تتفرد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل بلد، ويعود الاختلاف في بعض خصائص هذه المؤسسات الى عوامل عديدة، أهمها اختلاف هيكل الانتاج، وتباين البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهيكل سوق العمل وتركيبه السكان ودرجة النمو الاقتصادي، وايضا اختلاف القطاعات الرئيسية التي تتمركز بها هذه المؤسسات ودرجة التطور التكنولوجي... الخ، وبشكل عام تتمثل أهم الخصائص العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ما يلي<sup>(1)</sup>:

- مالك المنشأة غالبا ما يكون هو مديرها: بحيث يتولى صاحب المنشأة مجمل العمليات الادارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المنشآت كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان، لهذا فنجاح المنشأة

(1) - ايهاب مقابلة، البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حالة الكويت"، سلسلة دراسات تنمية، العدد 48، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2014، ص 14 ، 15

يعتمد بشكل كبير على القدرات الادارية والتشغيلية والفنية والابداعية التي يملكها صاحب المنشأة والتي تعتمد هي الأخرى على مستوى المعرفة و الخبرة والمهارة لدى صاحب المنشأة.

- الانخفاض النسبي في حجم رأس المال: تعتبر هذه الخاصية هامة جدا في ظل تدني حجم المدخرات لدى المستثمرين أو الرياديين من أصحاب هذه المنشآت أو من يرغبون بتأسيس منشآت جديدة، فكلما زادت تكلفة خلق المنشأة عن امكانيات صاحب المنشأة ظهرت أمام الأخير عوائق تمويلية، وعليه فان تكلفة خلق فرصة عمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المنشآت الكبيرة التي تعتبر كثيفة الاستخدام لرأس المال.

- الاعتماد الكبير على الموارد الانتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية: فالاعتماد على الموارد المحلية الانتاجية يقلل من الحاجة الى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس ايجابا على مستوى الميزان التجاري، ويزداد التأثير الايجابي اذا كانت هذه المنشآت تقوم بالتصدير، كما ينعكس على ربحية المنشأة نفسها من خلال تأثيره على تكلفة الانتاج للوحدة الواحدة، ونشير هنا أيضا الى أن الاعتماد على موارد مالية وطبيعية ونتاجية محلية يقلل من الاثار السلبية التي تنتج عن التقلبات الاقتصادية والمالية ذات الطابع الدولي.

- تعتبر هذه المنشآت الية للارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار وذلك باعتبارها مصدرا جيدا للادخار الخاص وتعبئة رؤوس الأموال.

- المرونة في الانتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي: تساعد هذه الخاصية في تخفيف الهجرة من الريف الى المدن نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي الى مزيد من التوازن في العملية التنموية، كما يؤدي هذا الانتشار الى خدمة الأسواق ذات الحجم الصغير نسبيا والتي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.

- تعتبر هذه المنشآت مكملة لبعضها البعض و للمنشآت الكبيرة على حد سواء وذلك من خلال ما تتصف به من متانة في الروابط الأمامية والخلفية.

- تعتبر هذه المنشآت بمثابة مراكز للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة.

- تمتاز هذه المنشآت بخبرة عالية على جذب المدخرات - تحويلها الى استثمار حقيقي - خصوصا لصغار المودعين، بمعنى اخر تعتبر وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلا عن أنها توفر فرصا استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

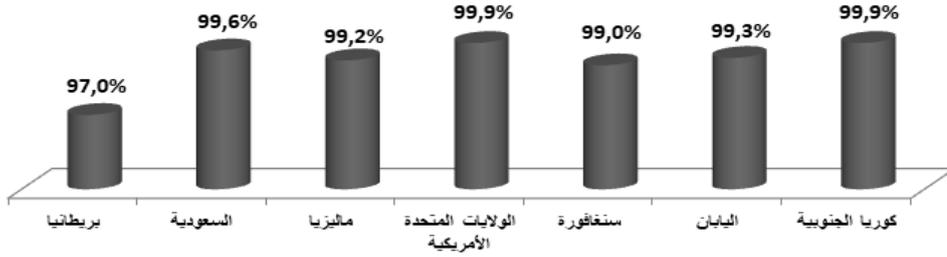
- تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصية الريادة و المبادرة.

## 2 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تعترض نجاحها

لا شك أن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر قوي في عملية التنمية، حيث أنها تساهم بنسب كبيرة في النشاط الاقتصادي الصناعي في أغلب بلدان العالم إذ تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90 % من إجمالي المشروعات في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي 40 - 80 % من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30 % باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية، أما في الدول العربية فتشكل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90 % من مجموع المشروعات العاملة في أغلب الدول، إلا أن هذه النسبة تنخفض قليلاً في بعض الدول كالسعودية والامارات المتحدة وقطر، أما دورها في التشغيل فهو مقارب للنسب العالمية من 40 الى 80 % باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ما تعلق بالعمالة الوطنية، وذلك لأسباب تتعلق ببنية الاقتصاد النفطية وهيكل الانتاج وتركيبه سوق العمل وزيادة مستوى التوجه للعمل في القطاع العام<sup>(1)</sup>، كما تشكل نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان بما يفوق 97% من إجمالي عدد المنشآت في هذه الدول.

(1) - ايهاب مقابلة، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة و دور مؤسسات الدعم الفني، سلسلة دراسات تنمية، العدد 52، يناير 2017، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 8

شكل رقم (01): نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد المنشآت في بعض البلدان



المصدر: دراسات منتدى الرياض الاقتصادي السادس (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الغرفة التجارية الصناعية، المملكة العربية السعودية، 9-11 ديسمبر 2013، ص 14

وفي الجزائر تبلغ نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي نحو 14% من مجمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يشكل قطاع التجارة والخدمات النسبة الأكبر بنحو 34% يليه قطاع الحرف الذي يشكل ما نسبته 28% من عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشكل القوى العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 22% من إجمالي عدد العاملين<sup>(1)</sup>، وتشير الدراسات والتقارير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تسهم بنحو 25-30% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، فتقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تشير إلى معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة بـ 26% من إجمالي الصادرات، وقد بلغت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث قدرت بـ 60% في الصين و40% في كوريا الجنوبية<sup>(2)</sup>.

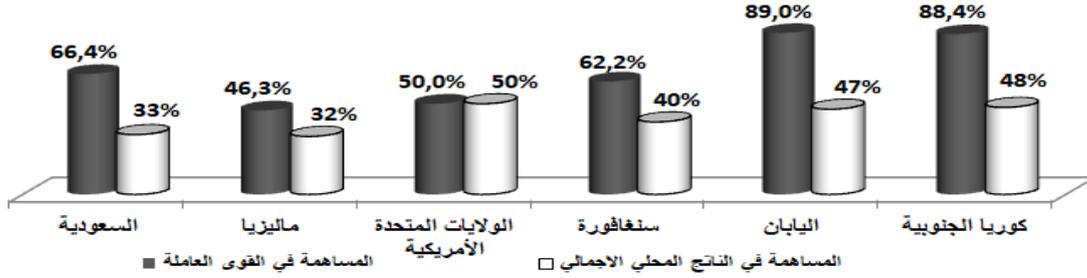
وتبرز أهمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال ارتباطها الوثيق بالريادة والابتكار وتشجيعها العمل الحر والمبادرات الإنتاجية فردية كانت أو جماعية، كما تكتسب أهمية كبيرة نظرا لما تتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف والانتشار، الأمر الذي يمكنها من تعزيز فرص النمو المتوازن وتحسين العدالة في توزيع الدخل، وتعتبر هذه المشروعات أحد آليات تنفيذ ما أصبح يسمى "سياسة التوظيف الذاتي"، وتسهم هذه المشروعات في زيادة الدخل وتوليد وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على إيجاد طاقات إنتاجية جديدة ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم، كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو

(1) - منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية آفاق جديدة للشغل، مصر، 2014، ص 119

(2) - مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 - 2013، ص 22

في الناتج المحلي الإجمالي (أنظر شكل رقم 02)، وعلى توازن ميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية وحجم الاحتياطات من العملة الصعبة وعلى حالة التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد هذا بالإضافة إلى دورها في التنمية الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

شكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في بعض البلدان



المصدر: دراسات منتدى الرياض الاقتصادي السادس (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، الغرفة التجارية الصناعية، المملكة العربية السعودية، 9-11 ديسمبر 2013، ص 10

والحقيقة التي أثبتتها مختلف التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية، وأحد دعائم قيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات على اختلاف أنواعها نامية أو على طريق النمو أو متقدمة أو التي تتبع اقتصاد السوق الحر، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن عمل ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يخلو من العراقيل والمشاكل، فهي تواجه العديد من المعوقات والتي منها ما هو خارج عن إرادتها وإدارة المؤسسة بحد ذاتها بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات، وهذه المشاكل يصعب حلها أو تغييرها من طرف إدارة المؤسسة بل يجلب التأقلم معها، وهناك مشاكل ومعوقات أخرى داخلية ترتبط بنشاط وعمل المؤسسة تحديدا وهي التي تعتبر المؤسسة ملزمة بتجاوزها وإيجاد حل لها.

## 2 - 1 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة

تحتل م ص و م مكانة هامة و متزايدة في هذه الدول من خلال مشاركتها في<sup>(2)</sup>:

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية، وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى خاصة الدول حديثة التصنيع على غرار دول جنوب شرق آسيا.

(1) - منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 108 ، 109

(2) - دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الأول، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، الغرفة التجارية الصناعية،

المملكة العربية السعودية، 6-8 أكتوبر 2003، ص 131

- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى وتدعيم روابطها مع الشركات الأم.
- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين الدخل والمعيشة، مثل خدمات التركيب والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيلات الأفراد.

## 2 - 2 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية التي تقترن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة متكررة في معظم الكتابات الاقتصادية فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث تتراوح تكلفة خلق فرصة عمل في المنشآت الصغيرة في بعض الدول مثل الفيليبين وكولومبيا 15-25% من التكلفة اللازمة لخلق فرصة العمل في المؤسسات الكبيرة.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتهم الشرائية وان كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة.
- يوفر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

(1) - المرجع نفسه، ص 133 ، 134

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.
- نظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج وسهولة الانضمام إليها، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي ومشتلا للمهارات التنظيمية ومختبرا لنشاطات وصناعات جديدة.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي في الاقتصاد الوطني.
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال موارد الثروة المشتركة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجاريا، ومثال ذلك المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة.
- تعتبر المنشآت الصغيرة إذا ما توفر لها مناخ اقتصادي سليم أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وهو ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية في كينيا والهند ومصر وغيرها من الدول من خلال مقارنة إنتاجية رأس المال في المؤسسات ذات الأحجام المختلفة والعائد المحقق من الاستثمار في كل منها.
- تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل الهند وتايوان والفلبين، كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية والسلع والخدمات التراثية.